

تعزيز العافية والصحة

مشروع قرار مقترح من آذربيجان والبحرين والبوسنة والهرسك وبوتسوانا وكولومبيا والعراق والمملكة العربية السعودية وعمان وبيرو وتايلند والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفانواتو

إن جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين،

الفقرة صفر من الديباجة إذ تضع في اعتبارها ما يترتب على الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الراهنة من آثار واسعة النطاق على صحة المجتمعات والمجتمعات المحلية والناس وما ينطوي عليه تعزيز الصحة وحماية الصحة والوقاية من الأمراض من إمكانات لتعزيز قدرات الناس على حماية وتحسين صحتهم وعافيتهم، بالإضافة إلى التدابير الصحية والاجتماعية التي تتخذها الحكومات؛

الفقرة ١ من الديباجة وإذ تؤكد مجدداً على أن الصحة حالة من العافية البدنية والنفسية والاجتماعية الكاملة، وليست مجرد عدم وجود مرض أو عجز؛

الفقرة ٢ من الديباجة وإذ تؤكد مجدداً على أن التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه هو حق من الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو المعتقد السياسي أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية، على النحو المكرس في دستور منظمة الصحة العالمية؛

الفقرة ٣ من الديباجة وإذ تؤكد مجدداً أن هدف المنظمة هو أن تبلغ جميع الشعوب أرفع مستوى صحي ممكن؛

الفقرة ٤ من الديباجة وإذ تؤكد مجدداً أن الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها، ولا يمكن الوفاء بهذه المسؤولية إلا باتخاذ تدابير صحية واجتماعية كافية؛

الفقرة ٥ من الديباجة وإذ تذكر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1 المعنون: "تحويل عالمنا، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي يشير في الخطة الجديدة، إلى أن تعزيز الصحة البدنية والصحة النفسية والرفاه وزيادة متوسط العمر المتوقع للجميع يستوجب منا تحقيق التغطية الصحية الشاملة وإتاحة الرعاية الصحية الجيدة، ويؤكد على ضرورة ألا يترك أحد خلف الركب؛

الفقرة ٦ من الديباجة وإذ تذكر بقرار الجمعية العامة A/RES/67/81 الذي يسلّم بأن توفير التغطية الصحية الشاملة على نحو فعال ومستدام مالياً يستلزم وجود نظام صحي مرّن يستجيب للاحتياجات ويوفر خدمات الرعاية الصحية الأولية للجميع له تغطية جغرافية واسعة النطاق، بما يشمل المناطق النائية والريفية، ويركز بشكل خاص على أشد السكان احتياجاً ويضم عدداً كافياً من العاملين المهرة المدربين تدريباً جيداً والمتحمسين وما يلزم

من القدرات لتنفيذ تدابير الصحة العامة الواسعة النطاق وحماية الصحة ومعالجة محددات الصحة من خلال سياسات تشمل مختلف القطاعات، بما في ذلك إلام السكان بالمسائل الصحية؛

الفقرة ٧ من الديباجة وإذ تذكر بتقرير اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة (٢٠٠٨) وتوصيات اللجنة الشاملة الثلاث المتمثلة فيما يلي: تحسين ظروف المعيشة اليومية؛ ومعالجة الإجحاف في توزيع السلطة والمال والموارد؛ وقياس وفهم المشكلة وتقييم وقع الإجراءات؛

الفقرة ٨ من الديباجة وإذ تذكر ببرنامج عمل المنظمة العام الثالث عشر ٢٠١٩-٢٠٢٣، والغاية المتمثلة في تمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية بحلول عام ٢٠٢٣؛

الفقرة ٩ من الديباجة وإذ تحيط علماً، استناداً إلى إرث ميثاق أوتاوا لتعزيز الصحة لعام ١٩٨٦، بحصائل المؤتمرات العالمية السابقة الأخرى بشأن تعزيز الصحة؛

الفقرة ١٠ من الديباجة وإذ تعترف بأن صحة السكان وعافيتهم مرتبطتان بالسلام والأمن والاستقرار وتحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي وبأن أوجه الإجحاف غير العادلة اجتماعياً واقتصادياً والتي يمكن تجنبها إلى حد كبير داخل البلدان وفيما بينها قد يكون لها تأثير عكسي؛

الفقرة ١١ من الديباجة وإذ تلاحظ أن الصحة تُنتج، وأنها يمكن أن تتعرض للخطر في جميع بيئات المجتمع، ولهذا السبب يتطلب تعزيز الصحة والعافية إجراءات واستثمارات مستدامة بيئياً ومالياً من قبل قطاعات حكومية متعددة، ومدخلات من المجتمع على اتساعه، بما في ذلك المشاركة المتعددة القطاعات مع الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية من الأفراد والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

الفقرة ١٢ من الديباجة وإذ تعترف بأن النجاح في تعزيز الصحة والعافية يستند إلى نهج تكميلية وأساسية، بما في ذلك "دمج الصحة في جميع السياسات"، وإذ تشدد على أن السياسات العامة والقرارات المتخذة في مجالات السياسة العامة الأخرى غير مجال الصحة تؤثر على صحة المواطنين ومحدداتها؛ و"النهج الشامل للحكومة ككل"، في إشارة إلى الأنشطة المشتركة التي تضطلع بها مختلف الوزارات والإدارات العامة والوكالات العامة من أجل توفير حلول مشتركة؛ فضلاً عن "النهج الشامل للمجتمع بأسره"، مع التشديد على دور الحوكمة القائمة على المشاركة والشاركات مع مختلف الجهات الفاعلة غير الدول على جميع المستويات، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأفراد؛

الفقرة ١٣ من الديباجة وإذ تعترف بأن تعزيز الصحة والعافية يمكن أن يعالج محددات الصحة و/ أو عوامل الخطر على مستوى السكان أو المجتمع المحلي أو مجموعة محددة أو الأفراد وفي سياقات مختلفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للأشخاص الذين يواجهون أوضاعاً هشة، بما في ذلك إزالة الحواجز السلوكية والمؤسسية والبيئية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة؛

الفقرة ١٤ من الديباجة وإذ تلاحظ التأثير المتزايد على الوفيات المبكرة بسبب الأمراض غير السارية، والعبء المستمر الناجم عن الأمراض المعدية، وما يفرضه كلاهما على الحكومات من مطالب جديدة في مجال حماية الصحة وتعزيزها من أجل تحقيق الإنصاف في مجال الصحة وضمان التغطية الصحية الشاملة؛

الفقرة ١٥ من الديباجة وإذ تشدد على أنه لكي يكتسب الأفراد القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة صحياً وسلوكيات تكفل التماس الصحة، يجب أن يكونوا قد حققوا مستوى مناسباً من الإلام بالمسائل الصحية؛

الفقرة ١٦ من الديباجة وإذ تشدد على أن إعداد تدخلات على مستوى السكان والمجتمع المحلي والأفراد لزيادة مواصلة الإلمام بالمسائل الصحية وتحسين الحصائل الصحية يجب أن يسترشد بالبيئات، ولا سيما تلك المستمدة من العلوم الاجتماعية والسلوكية، وأن ينظر في استخدام نُهج وقنوات اتصال وتكنولوجيات مبتكرة؛

الفقرة ١٧ من الديباجة وإذ تلاحظ أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة، وخصوصاً الفتيات والنساء، يواجهون حواجز تحول دون حصولهم على المعلومات والتثقيف في مجالات من بينها الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية المنبثقة عن مؤتمرات استعراضهما، كما اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

الفقرة ١٨ من الديباجة وإذ تذكر بأن الإجراءات المتعددة القطاعات المتخذة بشأن محددات الصحة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، لكل من السكان ككل وبالنسبة والتناسب مع مستوى حرمان الأشخاص الذين يواجهون أوضاعاً هشة، أمر ضروري لإيجاد مجتمعات تتسم بالشمول ومنصفة ومنتجة اقتصادياً وقادرة على الصمود ومنتجة بالصحة مع بيئات صحية تجعل الخيارات الصحية هي الخيارات السهلة؛

الفقرة ١٩ من الديباجة وإذ تعترف بأهمية التعاون والتضامن على كل من المستوى الوطني والدولي والعالمي لاستفادة الجميع استفادة منصفة، وبأهمية الدور المنوط بالمنظمات المعنية المتعددة الأطراف تحت قيادة المنظمة في ربط المعايير والمبادئ التوجيهية والترويج لها وتحديد وتبادل الممارسات الجيدة لدعم الإجراءات المتخذة بشأن محددات الصحة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛

الفقرة ٢٠ من الديباجة وإذ تضع في الاعتبار أن وضع صحة الإنسان وعافيته بوصفهما من السمات الرئيسية لما يشكل مجتمعاً ناجحاً ومتسماً بالشمول وعادلاً في القرن الحادي والعشرين يتفق مع التزامنا بحقوق الإنسان على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي،

الفقرة ١ من المنطوق **تحت الدول الأعضاء^١ على ما يلي:**

(١) أن تواصل تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض من خلال سياسات عامة بالغة التأثير، استناداً إلى البيانات العلمية وأفضل المعارف المتاحة، عبر القطاعات، ومعدّة من خلال عمليات تشاركية، لتعزيز النظم الصحية ومعالجة المحددات الصحية والحد من عوامل الخطر، بما في ذلك التنظيم المناسب، وأن تستخدم تقييمات الأثر المتعلقة بالصحة وبالإلصاف في مجال الصحة عند وضعها من أجل تحقيق حصائل منصفة؛

(٢) أن تعزز النظام الصحي وتمكّن القوى العاملة الصحية بوسائل منها التدريب الأساسي والمستمر في تنفيذ تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والتواصل في مجال الصحة على جميع مستويات الخدمات الصحية، بوسائل منها استخدام نُهج وقنوات وتكنولوجيات اتصال مبتكرة، مع ضمان حصول الأشخاص الذين يواجهون أوضاعاً هشة على المعلومات؛

(٣) أن تهئ بيئات تمكينية تفضي إلى التمتع بالصحة عن طريق معالجة محددات الصحة عبر القطاعات والحد من عوامل الخطر وأن تيسّر، من ثم، على الأفراد اتخاذ خيارات صحية لدعم تحقيق مجتمعات صحية وآمنة وقادرة على الصمود؛

١ ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، حسب الاقتضاء.

(٤) أن تسرع الجهود الرامية إلى ضمان التمتع بأنماط عيش صحية وتعزيز العافية والتغطية الصحية الشاملة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ طوال الحياة، وأن تؤكد مجدداً في هذا الصدد على عزمنا على تغطية مليار شخص آخر بحلول عام ٢٠٢٥ بخدمات صحية ونفسية أساسية جيدة وأدوية ولقاحات ووسائل تشخيص وتكنولوجيات صحية جيدة ومأمونة وفعالة وأساسية، ومعلومات صحية أساسية وجيدة، بغية تغطية كل الناس بحلول عام ٢٠٣٠؛

(٥) أن تضمن تنفيذ وظائف الصحة العامة الأساسية الخاصة بكل بلد وكل سياق لحماية الصحة وتعزيزها والوقاية من الأمراض؛

(٦) أن تضمن حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، في مجالات من بينها تنظيم الأسرة والمعلومات والتثقيف في هذا الشأن، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية؛

(٧) أن تنتظر في اتخاذ خطوات لدمج المعارف الصحية في المناهج الدراسية لضمان حصول كل فرد على المستوى اللائق من الإلمام بالمسائل الصحية، وأن تتخذ تدخلات فعالة وبالغة التأثير ومضمونة الجودة وتركز على الناس ومراعية لنوع الجنس واعتبارات الإعاقة ومراعية للإلمام بالمسائل الصحية وموجهة نحو الإنصاف ومسندة بالبيانات مع مراعاة السياقات الثقافية من أجل تلبية الاحتياجات الصحية للجميع طوال الحياة، وبصفة خاصة الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يواجهون أوضاعاً هشّة، ضماناً لوصول الجميع إلى مجموعات محددة على المستوى الوطني من الخدمات الصحية الجيدة المتكاملة على جميع مستويات الرعاية من أجل تعزيز الصحة والوقاية والتشخيص والعلاج والرعاية وإعادة التأهيل في الوقت المناسب، بما في ذلك تعزيز برامج العودة إلى العمل؛

(٨) أن تدعم إنشاء آليات، حسب الاقتضاء، لتوليد البيانات وجمعها وتبادلها من أجل وضع سياسات بالغة التأثير لتعزيز وحماية عافية الناس البدنية والنفسية والاجتماعية ومعالجة محددات الصحة الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها من محددات الصحة الأخرى معالجة شاملة عن طريق العمل عبر جميع القطاعات من خلال نهج شامل للحكومة ككل وشامل للمجتمع بأسره ويدمج الصحة في جميع السياسات؛

(٩) أن تنتظر، حسب الاقتضاء، في إنشاء هياكل حكومية وإقليمية ودون إقليمية ومحلية مسؤولة عن تعزيز الصحة على مستوى السكان، بتمويل مستدام وإبلاغ مستمر، وأن تواصل تنفيذ تعزيز الصحة القائم على السكان وتكفل قدرته على الصمود؛

(١٠) أن تعزز الصحة والعافية عن طريق اتخاذ إجراءات منسقة ومتعددة القطاعات طوال الحياة، ومن خلال تهيئة الظروف أمام الناس للحصول على المياه النظيفة والمأمونة والتمتع بها، والغذاء الصحي المستمد من نظم غذائية مستدامة، والهواء النقي، والبيئات الخالية من التبغ، والمشاركة الاجتماعية الخالية من جميع أشكال التمييز وأوجه الجور والتي يتمكن فيها جميع الناس ويُمكنون من تحمل المسؤولية عن صحتهم وعافيتهم؛

(١١) أن تصمم وتوجه النظم والبنى التحتية العامة، بما في ذلك النظم الصحية التي تلبى احتياجات الناس، بحيث تكون في متناول الجميع وميسورة التكلفة لضمان إسهام الإنصاف في مجال الصحة في التنمية الاقتصادية المستدامة والقادرة على الصمود؛

الفقرة ٢ من المنطوق **تطلب إلى المدير العام القيام بما يلي:**

(١) أن يعد في إطار ولاية المنظمة إطاراً بشأن تحقيق العافية، استناداً إلى خطة عام ٢٠٣٠ بما تتضمنه من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، وأن يحدد الدور الذي يؤديه تعزيز الصحة في هذا الصدد، بالتشاور مع الدول الأعضاء^١ لكي تنتظر فيه جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين من خلال الدورة الثانية والخمسين بعد المائة للمجلس التنفيذي؛

(٢) أن يضع خطة للتنفيذ والرصد، كجزء من ذلك الإطار، تشمل تحديد ودعم ترجمة نهج العافية المبتكرة إلى واقع عملي باستخدام أدوات تعزيز الصحة والتكنولوجيات والنهج الجديدة للمساهمة في برنامج عمل المنظمة العام؛

(٣) أن يقدم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في تعزيز إدارتها، وتمويلها، ومواردها البشرية، وتوليدها للبيانات، وتصنيفها للبيانات، وهاكلها البحثية من أجل تعزيز العافية والصحة؛

(٤) أن يعزز البحوث المتعددة التخصصات والسليمة علمياً، وأن يوصي بها لتطوير قاعدة البيانات الخاصة بالتدخلات الرامية إلى تعزيز الصحة والعافية على مستوى السكان والمجتمع المحلي والأفراد، بوسائل منها استخدام البيانات الضخمة، استناداً إلى نظم قياس أهداف التنمية المستدامة؛

(٥) أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى كل من جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين (٢٠٢٤) والتاسعة والسبعين (٢٠٢٦) والرابعة والثمانين (٢٠٣١) من خلال المجلس التنفيذي.

= = =

١ ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، حسب الاقتضاء.